

كلمة معالي وزير البترول والثروة المعدنية
بالمملكة العربية السعودية
المهندس علي بن إبراهيم النعيمي

في الإجماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف في
إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي
الدوحة، قطر (5 ديسمبر 2012)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

الضيوف الكرام،

السيدات والسادة.

إنه لشرفٌ عظيمٌ لي أن أقف أمامكم في هذه اللحظة التاريخية نيابةً عن خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبدالعزيز، في هذا المؤتمر والذي يقام في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي للمرة الأولى، وتحديدًا في العاصمة القطرية الدوحة.

وتتوجه حكومة المملكة العربية السعودية بالشكر الجزيل للحكومة القطرية الشقيقة على جهودها الكبيرة والمميزة في الإعداد لهذا المؤتمر، مما هيأ الفرصة لتحقيق سبل نجاحه وخروج جميع المشاركين بقراراتٍ إيجابية لصالح البشرية جمعاء.

السيد الرئيس،،

لدينا اليوم فرصة فريدة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ وبروتوكولها، ووضع اللبنة الأساسية لمستقبل أفضل لمواجهة تغير المناخ بعد عام 2020م، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ القائمة للاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، وبالأخص مبدأ المسؤولية المشتركة المتباينة.

السيد الرئيس،،

كان النقاش ولفترة طويلة من الزمن، منصباً على الحاجة الملحة للتعامل مع التغير المناخي.

وندرک الآن أن نموذج التنمية المستدامة والمتبع منذ العام 1992م يقدم الفرصة الحقيقية لمواجهة تحديات هذا التغير المناخي.

ومن المؤكد أننا جميعاً، دولاً وأفراداً، تقع علينا مسؤولية مواجهة تلك التحديات، مع الوضع في الاعتبار بأن تأخذ الدول المتقدمة دور الريادة في هذا المجال، انطلاقاً من إمكانياتها ومسؤوليتها التاريخية في هذا الشأن.

ولنا أن نتساءل هنا: كيف يمكننا مواجهة هذا التحدي دون الإضرار بمستوى النمو المستدام، لا سيما في الاقتصادات النامية؟

نحن في المملكة العربية السعودية نؤمن أن التقنية المتطورة سوف توفر الكثير من الحلول لهذه التحديات، كما فعلت وتفعل بالنسبة للبشرية على مر التاريخ. ولكن ذلك يتطلب المزيد من الابتكار والتعاون والاستثمارات.

السيد الرئيس،،

نحن في المملكة نسعى جاهدين لتنويع اقتصادنا بعيداً عن الاعتماد الواسع على النفط والغاز. كما نشجع الاستثمارات الكبيرة لتطوير البنية التحتية في جميع أنحاء المملكة لرفع قدرة الاقتصاد المحلي على التعامل مع الآثار السلبية المحتملة لبعض قرارات التغيير المناخي.

وسيشجع توجُّهنا هذا على زيادة الاستثمار في تقنيات الطاقة الشمسية وتقنيات احتجاز وتخزين واستخدام الكربون الناشئ عن استخدام الطاقة التقليدية، وإيجاد قيمة مضافة للكربون المحتجز. ونحن الآن بصدد وضع الإطار المناسب لهذا الاستثمار.

وبالإضافة إلى ذلك؛ فقد وضعنا الأهداف الطموحة لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتطوير المنتجات البترولية الأنظف والأكثر كفاءةً في مختلف المجالات.

وفي الوقت الحاضر؛ تكتسب جهودنا في مجال البحث وتطوير التقنية المزيد من الاهتمام من خلال المشاريع التجريبية لاحتجاز الكربون من المصادر الثابتة والمنتقلة.

السيد الرئيس،،

السيدات والسادة،،

لقد أولت المملكة العربية السعودية جلَّ اهتمامها لتثقيف الجيل الصاعد من أبنائها بالطاقة الشمسية، إدراكاً منها بأن الإسهام في الجهود العلمية العالمية في تطوير هذه المصادر من الطاقة سيصب في المصلحة الاقتصادية الأساسية وطويلة المدى للمملكة العربية السعودية.

وتعملُ المملكةُ العربيةُ السعوديةُ مع شركائها في مجلسِ التعاونِ الخليجيِّ لنقلِ هذه الجهودِ والمساهماتِ في إطارِ الاتفاقيةِ الإطاريةِ للتغيرِ المناخي. وتناقشُ المملكةُ أيضاً مع أطرافِ أخرى الطريقةَ التي يمكنُ من خلالها تقديمَ هذه الجهودِ تحتَ الأطرِ التي سوفَ تأخذُ في الاعتبارِ طبيعةَ اقتصادنا الذي يعتمدُ حالياً على قطاعِ اقتصاديٍّ واحدٍ، و السيرُ نحو تنويعِ مصادرِ الاقتصادِ المحليِّ.

وأعتقدُ جازماً أن دولَ مجلسِ التعاونِ الخليجيِّ لديها الإرادةُ وبعد النظرِ لدفعِ عجلةِ التقدمِ في البحوثِ والتقنيةِ، من خلالِ العملِ معاً، ومع الدولِ الأخرى في جميعِ أنحاءِ العالمِ. لأنه في نهايةِ المطافِ، حلُّ المشكلاتِ العالميةِ يتطلبُ جهوداً مشتركةً.

شكراً لكم السيد الرئيس.